

المؤسسات الحقوقية تطالب بمساءلة ومحاسبة مرتكبي الاعتداءات على التجمعات السلمية وتحذر من انهيار حالة حقوق الإنسان

تداعت المؤسسات الحقوقية الفلسطينية يوم الأحد الموافق 27 حزيران 2021، لاجتماع طارئ عقد في مؤسسة الحق، على أثر اعتداءات الأجهزة الأمنية على المشاركين/ات في التجمعات السلمية التي نظمت خلال الأيام الماضية وسط مدينة رام الله؛ للتعبير عن إدانتهم لمقتل الناشط السياسي نزار بنات أثناء اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية.

تدين المؤسسات الحقوقية الاعتداءات التي قامت بها الأجهزة الأمنية بالرّبي الرسمي والرّبي المدني على المشاركين/ات في التجمعات السلمية الأخيرة، من خلال استخدامها القوة المفرطة تجاه المتظاهرين/ات؛ حيث جرى الاعتداء عليهم/ن بالضرب بالهراوات والحجارة، والسحل على الأرض. كما أطلقت تلك العناصر قنابل الغاز بشكل مكثف وسط المدنية أثناء تواجد المدنيين فيها، وطالت تلك الاعتداءات الصحفيين/ات بالضرب وسحب ومصادرة معداتهم الصحفية، كما واعترضت العناصر عمل بعض طواقم البحث الميداني للمؤسسات الحقوقية، وصادرت هواتفهم.

تحذر المؤسسات الحقوقية من نهج القمع المتبع من الأجهزة الأمنية تجاه ممارسة المواطنين للحق بالتجمع السلمي المكفول في التشريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تحذر من تواجد عناصر بالرّبي المدني تقوم بالاعتداء على المشاركين/ات في التجمعات السلمية دون أي تدخل من قبل الأجهزة الأمنية بالرّبي الرسمي لحماية المشاركين/ات في تلك التجمعات، ووقف الاعتداءات عليهم. كذلك تحذر من السماح لبعض الجهات بتنظيم التجمعات السلمية دون آخرين بما يحمل في طياته تمييزاً واضحاً بين المواطنين.

تؤكد المؤسسات الحقوقية على وجوب احترام الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير كحقوق دستورية مكفولة في القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها فلسطين، وأن الاعتداء عليها يشكل جريمة دستورية موصوفة في القانون الأساسي الفلسطيني وانتهاك جسيم للالتزامات دولة فلسطين المترتبة على انضمامها للاتفاقيات الدولية، بما يتطلب مساءلة ومحاسبة كل من ساهم بارتكاب تلك الجرائم.

تؤكد المؤسسات الحقوقية على أن الانتخابات هي المخرج من الازمة الراهنة، بما يكفل المشاركة السياسية وإعادة الاعتبار لمؤسسات النظام السياسي، وتعزيز قيم ومبادئ الحكم الرشيد وصيانة واحترام مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، بما يتطلب اصدار مرسوم اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني فوراً.

تؤكد المؤسسات الحقوقية على قيامها بدورها في متابعة كافة الانتهاكات على حقوق المواطن وحرياته، وتحمل السلطة التنفيذية المسؤولية القانونية والوطنية عن التراجع والتدهور الخطير على حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما شكلت المؤسسات الحقوقية لجنة طوارئ لمتابعة تداعيات الأحداث الأخيرة لدراسة كافة الخيارات والأدوات المتاحة على صعيد الآليات الوطنية والدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وحرياته.

المؤسسات الحقوقية الموقعة على البيان الصحفي:

• الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"

- مؤسسة الحق
- مركز القدس للمساعدة القانونية
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
- مركز الميزان لحقوق الإنسان
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
- مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال"
- مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية
- المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"
- مؤسسة مفتاح
- مركز إعلام حقوق الإنسان
- جمعية النجدة
- منتدى مناهضة العنف ضد المرأة
- مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب
- مؤسسة لجان العمل الصحي
- مؤسسة "ريفورم"
- مركز بيسان للبحوث والإنماء